فاعلية السياسة الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر منذ عام ١٩٩٢

ميلاد إبراهيم عبد الله حامد(*)

اشتملت هذه الدراسة على **مبحثين اثنين** :

حيث تناول **المبحث الأول** ، فاعلية السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر ، وذلك من خلال اربعة مطالب رئيسية، تناول المطلب الأول تمويل الموازنة العامة في الجزائر ، وتناول المطلب الثاني تحليل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الإصلاحات الهيكلية (1992 – 1998) ، وتناول المطلب الثالث وضع الميزانية بعد فترة الإصلاحات (1999 – 2018) ، بينما تناول المطلب الرابع دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 – 2018) .

وتناول **المبحث الثاني** فاعلية السياسة الجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر ، وذلك من خلال ثلاثة مطالب ، حيث تناول المطلب الأول الإدارة العامة للجمارك (التعريف والنشأة والتطور) ، وتناول المطلب الثاني السياسة الجمركية الجزائرية ، وتناول المطلب الثالث دور الضريبة الجمركية في تغطية ايرادات الميزانية العامة في الجزائر .

وقد **خلصت هذه الدراسة** الي أن السياسة المالية أداة مهمة ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي ، لما لها من تأثير مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال السياسة الضريبية المتمثلة في الضرائب المختلفة (مباشرة ، غير مباشرة ، بترولية ، ...الخ) ، كما أن قضية عجز الموازنة العامة باتت قضية تؤرق معظم الدول ، وخاصة منها الدول النامية من حيث تغطية النفقات العامة المتزايدة بشكل كبير ، وفي المقابل هناك تدني في الإيرادات العامة ، مما ترتب على ذلك تزايد العجز في ميزانيات الدول ويستثنى منها الدول النفطية ، التي تستخدم عائدات البترول في تغطية العجز الحاصل في ميزانياتها ، وعليه فإن عجز الموازنة أصبح يستخدم كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قِبَلِ الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية . كما يمكن لمكونات الضريبة تعديل بعض المتغيرات الاقتصادية ، نحو الاتجاه المرغوب فيه ، وأنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد .

كما خلصت هذه الدراسة الي أن الضريبية البترولية هي المهيمنة على الإيرادات الضريبية ، وهو ما يفقد السياسة الضريبية والجمركية الكثير من القدرة والفاعلية على التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، ورغم الاصلاحات التي قامت بها دولة الجزائر في سياسة الميزانية ، إلا أنها لم تستطع التحكم في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة ، ويرجع ذلك الي بقاء ارتباط ايرادات الموازنة بإيرادات الضرائب البترولية من جهة ، وصعوبة التحكم في النفقات العامة من جهة أخرى .

(*) كلية الدراسات الأفريقية العليا - قسم السياسة والاقتصاد - جامعة القاهرة ، عدد ٤٦، يوليو ٢٠١٩ ص ١ - ٢٣ .

مقدمة :

تُعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي، المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة في الميزانية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية ، وتبرز ملامح السياسة الضريبية في الجزائر من خلال اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بالضرائب، من حيث الوعاء والتحصيل والمنازعات وغيرها ، وكذلك الافتراضات المتعلقة بكيفية توزيع الحصيلة الضريبية ووضعها حيز التنفيذ.

كما تلعب السياسة الجمركية دوراً فاعلاً في عمليات التبادل التجاري، كونها من أهم عناصر وأسس العلاقة التجارية بين الدول، وعليها ترتكز العوامل التي من شأنها أن تطور هذه العلاقة ، على نحو يوجه سياسات التجارة بالشكل الذي يخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وعليه فإننا في هذا البحث سوف نتناول فاعلية السياسة الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وذلك من خلال مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول فاعلية السياسة الضريبية في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثاني فاعلية السياسة الجمركية في الجزائر.

أهمية الدراسة :

إن كل من السياسة الضريبية والجمركية تعتبر من أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، والذي أصبح الشغل الشاغل لكل السياسات المنتهجة من طرف مختلف الدول . وذلك يعود لأسباب تمليها التحولات الاقتصادية العالمية، كتوحيد الأسواق العالمية، وضرورة الانضمام الى حلقة اقتصاد السوق، الذي اصبح يتطلب ضرورة تصحيح الهياكل الاقتصادية، ومنها الضريبية والجمركية للدفع وزيادة الإيرادات المادية من جهة، خصوصاً ان الجزائر تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على العائدات البترولية، والتي تبقى دائما عرضة للأزمات الدورية التي تتعرض لها أسعار البترول، ومن جهة أخرى تبحث عن تنوع مصادر الدخل القومي حيث تعد الايرادات الضريبية والجمركية جانباً مهماً منها، والتي بدورها تساهم في العدالة والرفاهية الاجتماعية، وكذلك تشجيع الاستثمارات في الداخل والخارج وحماية ودعم المنتج الوطني في آن واحد، كما أنها تتميز بالاستقرار والاستمرارية.

إشكالية الدراسة :

تنطلق الدراسة بالأساس من إشكالية رئيسية مؤداها، أنه على الرغم من أن الجزائر لديها إمكانيات وموارد جيدة، إلا أن اقتصادها لازال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو البترول، وبالتالي ما هو دور كل من السياسة الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر منذ عام 1992 ، والي أي مدى ساهمت هذه السياسات في تمويل الموازنة العامة ، وكذلك مدى مواكبتها للتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ؟ .

تساؤلات الدراسة :

انطلاقا من التساؤل الرئيسي في إشكالية الدراسة :

ما هو دور كل من السياسة الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر منذ عام 1992م ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هي السياسات الضريبية والجمركية المطبقة في الجزائر ؟.

2 – الى أي مدى ساهمت السياسات الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة، وهل ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ؟.

3 – هل السياسات الضريبية والجمركية المطبقة في الجزائر، تواكب التقلبات التي تحث في الاقتصاد العالمي ؟.

هدف الدراسة :

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في قياس أثر الضرائب (العادية والجمركية) في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، خلال الفترة (1992 – 2018) .

فرضية الدراسة :

يستند الباحث في هذه الدراسة على الفرضية التالية :

السياسات الضريبية والجمركية قد تلعب دورًا مؤثرًا في تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

منهجية الدراسة :

تم اختبار فرضية الدراسة بالاعتماد على أسلوب التحليل القياسي ، من خلال تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، لدراسة العلاقة بين الضرائب وايرادات الميزانية العامة في الجزائر .

الإطار المكاني والزماني للدراسة :

انطلاقاً من الدور الذي يمكن ان تلعبه كل من السياسة الضريبية والجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وتقليل الاعتماد على النفط ولتنويع مصادر الدخل ، وذلك خلال فترة الدراسة منذ عام 1992 ، لاعتبار أن بدء إدخال الاصلاحات الضريبية على النظام الضريبي في الجزائر بدأت منذ تلك الفترة .

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الي **مبحثين** كما يلي :

ـ تناول **المبحث الأول** فاعلية السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وذلك من خلال اربعة مطالب ، تناول المطلب الأول تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2018) ، و تناول المطلب الثاني تحليل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الإصلاحات الهيكلية (1992 ـ 1998) ، وتناول المطلب الثالث وضع الميزانية بعد فترة الإصلاحات (1999 ـ 2018) ، بينما تناول المطلب الرابع دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2018) .

ـ بينما تناول **المبحث الثاني** فاعلية السياسة الجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، وذلك من خلال ثلاثة مطالب ، حيث تناول المطلب الأول الإدارة العامة للجمارك (التعريف والنشأة والتطور) ، وتناول المطلب الثاني السياسة الجمركية الجزائرية ، وتناول المطلب الثالث دور الضريبة الجمركية في تغطية ايرادات الميزانية العامة في الجزائر .

المبحث الأول

فعالية السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر

تعد الضرائب أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجزائر في المساهمة في توفير الإيرادات، حيث تعتبر بنوعيها المباشرة وغير المباشرة من أهم موارد الموازنة، وإن زيادة هذه الإيرادات هو أمر في غاية الأهمية، ويتأتى ذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية ومالية حكيمة ومناسبة، ومن أهمها السياسة الضريبية، لكون الضرائب تُعد أهم الأدوات المالية التي تستخدم في تغطية النفقات العامة في الميزانية، وعليه فإننا في هذا المبحث تم تناول فاعلية السياسة الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، **وذلك من خلال المطالب التالية :**

المطلب الأول : الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2018)

المطلب الثاني : تحليل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية (1992 ـ 1998)

المطلب الثالث : وضع الميزانية بعد فترة الاصلاحات (1999 ـ 2018)

المطلب الرابع : دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2018)

المطلب الأول : الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992–2018)

أ- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتقسم الإيرادات حسب طرق تحصيلها، وذلك عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فقد حدد المشرّع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة (11) من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول رقم (2-6) ، وهي تنقسم إلى الأصناف الثلاثة الآتية: [1]

1- إيرادات الضريبة العادية، وتشمل:

- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: وهي تشمل كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العامة.

- الرسوم على رقم الأعمال: وهي التي تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية (القيمة المضافة) وكذلك الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتجات البترولية.
- الضرائب غير المباشرة: إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك، تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فإن الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تفرض إلا على بعض المواد الاستهلاكية كالذهب مثلاً.
- حقوق التسجيل والطابع: وهي التي تفرض على التداول القانوني للأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق المالية.
- الحقوق الجمركية: وهي الضرائب التي تفرض على مجموع السلع عند اجتيازها الحدود استيراداً أو تصديراً.

2- الإيرادات العامة غير الضريبية: وتشمل الموارد العادية غير الضريبية كالغرامات، المساهمات، الهبات والهدايا.

3- الضريبة البترولية: وهذا النوع من الإيرادات العامة يُدرج نظرياً ضمن الإيرادات الضريبية، لأنها عبارة عن استقطاعات إجبارية من قبل الإدارة المالية، لكن الخصوصية التي تميزها عن بقية الإيرادات الضريبية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص بها فقط، وهي تخضع لقانون خاص بها، وهي تشمل التنقيب والبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات الخاصة بالمحروقات، الرسم المساحي السنوي، الرسم على الدخل البترولي[2].

ب- سياسة الميزانية في ظل الإصلاح الاقتصادي:

لقد شرعت الجزائر منذ سنة 1989 في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك جراء الوضعية الاقتصادية المعقدة التي وصلت لها منذ انفجار أزمة البترول سنة 1986 حيث لم تجد أمامها مخرجاً إلا اللجوء للإصلاحات الاقتصادية بتدخل المؤسسات المالية الدولية، وأول هذه الإصلاحات التي قامت بها هي دخولها في سياسات الاستقرار والتثبيت منذ 1989:

(*) يقصد بالتثبيت الاقتصادي وهو اتباع برنامج اقتصادي بهدف التكيف الهيكلي من أجل الحصول على الأموال لأجل الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي في الجزائر وفق شروط صندوق النقد الدولي.

- **اتفاق التثبيت الاقتصادي الأول في مايو 1989**[*]

دخلت الجزائر في مفاوضات كبيرة منذ تعقد وضعيتها الاقتصادية، فلقد بلغت لديها المديونية الخارجية 24,63 مليار دولار سنة 1989 بعد ما كانت 15,9 مليار دولار سنة 1984[3].

وبدأت المفاوضات بنهاية 1988 وبداية 1989 مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض تمكنها من تمويل احتياجاتها، بحيث أقرت الجزائر بأنها سوف تلتزم بشروط صندوق النقد الدولي، خصوصاً ما تعلق بدخولها لاقتصاد السوق، ومع هذا الالتزام تم الاتفاق ، بينها وبين الصندوق بمنحها قرض بمبلغ 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[**]، وهو ما يعادل 200 مليون دولار دفعة واحدة، وهذا المبلغ تم استخدامه بشكل كلي في 30 مايو 1990[4].

- **اتفاق التثبيت الاقتصادي الثاني في يوليو 1991:**

لم تكن التمويلات التي تحصلت عليها الجزائر من صندوق النقد الدولي كافية لتغطية احتياجاتها، وذلك بسبب حدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها من جهة، وعدم تعافي أغلبية المؤشرات الاقتصادية من جهة أخرى[5]، لذلك لم يكن أمامها إلا مواصلة الاقتراض، فقامت باتفاق التثبيت الثاني من أجل أن تقوم بعملية إصلاحات اقتصادية عميقة، وبعد مفاوضات توصلت إلى إبرام اتفاق في يوليو 1991 يكون خلال فترة قصيرة مدتها عشرة أشهر، بحيث تنتهي مدته في 31 مارس 1992[6]. ولقد كان وراء التثبيت الثاني العديد من الأهداف التي تسعى الدولة للوصول إليها، والتي من أهمها تخفيض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترشيد الادخار والاستهلاك من خلال ضبط الأسعار للسلع والخدمات، وكذلك العمل

(**) حقوق السحب الخاصة: هي عبارة عن قيود يقوم بها الصندوق بإمساكها للدول الأعضاء، بحيث لا يمكن التعامل بها لغير الأهداف التي أُصدرت من أجلها، حيث تقابل وحدة السحب الخاصة وزناً معيناً من الذهب في السابق، وأصبحت بعد ذلك تُقيم على أساس المتوسط المرجح لسلة من العملات بلغ عددها خمس عملات، وذلك سنة 1981، بحيث يتحدد مقدار ما يخص كل دولة عضو من مخصصات هذه الحقوق على أساس نسبة معينة من حصتها في رأسمال الصندوق، ولم تعد تستخدم هذه الوحدات لمواجهة اختلالات ميزان المدفوعات أو المعاملات الرسمية للدولة العضو، بل تعددت دائرة الاستعمال لهذه الحقوق، وأصبحت تستعمل في تسوية الالتزامات المالية وتقديم القروض والمنح والعمليات الآجلة.

على تحرير التجارة الخارجية. ومن أجل أن تُثبت الجزائر صدق نواياها، قامت بالإصلاحات الآتية: [7]

- القيام بالتطهير المالي للمؤسسات.
- العمل على تحرير الأسعار بنسبة تصل إلى 40%.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- توسيع قائمة الإعفاءات الجمركية .
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة.

اتفاق التثبيت الاقتصادي الثالث في مارس 1994:

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ 1989، إلا أنها لم تستطيع معالجة الاختلالات الاقتصادية بسبب عمق هذه الاختلالات والتي أصبحت اختلالات هيكلية، وبعد تأزم الوضعية الاقتصادية عام 1993 أصبحت الحكومة توجه حصيلة كبيرة لخدمة المديونية، مما دفعها في مارس 1994 إلى مخاطبة صندوق النقد الدولي تطلب فيها إعادة جدولة ديونها الخارجية، وأبدت استعدادها للتفاوض حول شروط برنامج الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت الجزائر إلى اللجوء مرة ثالثة لصندوق النقد الدولي كما يلي :

- الاختلالات المالية الداخلية واستمرار العجز في الميزانية العامة.
- استمرار الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والذي يمثل نسبة تفوق 95% من حصيلة الصادرات لسنة 1994.
- ارتفاع عبء خدمة المديونية والتي بلغت 76% سنة 1992 من ميزانية الدولة.

المطلب الثاني : تحليل عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية(1992 ـ 1998)

لقد شهدت الموازنة العامة للدولة تطوراً كبيراً خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سواء في جانب النفقات أو جانب الإيرادات العامة، ورغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في سياسة الميزانية إلا أنها لم تستطع أن تتحكم في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك يرجع إلى بقاء ارتباط إيرادات الموازنة بإيرادات الضرائب البترولية من جهة، وصعوبة التحكم في حجم النفقات العامة من جهة أخرى، وعدم قدرتها على إنعاش حصيلة الضرائب العادية. ويمكن تتبع رصيد الموازنة العامة خلال فترة الإصلاحات (1992–1998) من خلال الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)

تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1992-1998)

(القيمة بالمليار دينار جزائري)

السنوات / الإيرادات والنفقات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	311.9	314.0	477.2	600.9	825.2	926.7	774.5
النفقات	420.1	390.5	461.9	589.01	724.6	845.2	875.7
الرصيد	108.2-	76.5-	15.3	11.8	100.6	81.5	101.2-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول الخاص بمكونات الموازنة العامة ..الصادر عن بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن عجز الموازنة العامة استمر حتى سنة 1993 حيث بلغت قيمة العجز خلال (1992، 1993)، 108,2 و76,5 مليار دينار جزائري على التوالي، ثم في سنة 1994 حققت فائضاً وقدره 15,3 مليار دينار، وكذلك في السنوات المتعاقبة لهذه السنة، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار البترول، حيث وصل متوسط سعر البرميل إلى 18,52 دولار في سنة 1996، وكذلك في سنة 1997 ثم تحول الفائض إلى عجز في سنة 1998 بحيث وصلت قيمة العجز إلى 101,2 مليار دينار ويرجع سبب ذلك إلى انهيار أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 12,21 دولار.

ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الجزائر رغم إصلاحاتها التي مست سياسة الميزانية إلا أنها لم تستطيع التحكم في عجز الموازنة، وبقي هذا العجز متلازماً ومرتبطاً بالإيرادات المتأتية من الضريبة البترولية في حين بقيت الضريبة العادية هزيلة ولم تستطع مواكبة نمو الإنفاق العام.

المطلب الثالث : وضع الميزانية بعد فترة الإصلاحات (1999–2018)

تعتبر فترة ما بعد الإصلاحات نقطة التحول الرئيسية في المسار الاقتصادي الجزائري، فبعد انتهاء الجزائر من برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1998، دخلت في مرحلة جديدة تتمثل في التغيير في سياستها الاقتصادية بشكل عام، والسياسة المالية بشكل خاص، فمنذ سنة 1999 أخذت مساراً جديداً يختلف كل الاختلاف عن المسار الذي كانت عليه قبل تلك الفترة، حيث كانت في السابق تنتهج سياسة انكماشية حَذرةٌ وأصبحت تتبنى سياسة مالية توسعية، بسبب ما شهدته هذه الفترة من فوائض مالية، غير إننا في هذا الجزء سوف نركز على تطور رصيد الميزانية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (2)

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2018)

(القيمة بالمليار دينار جزائري)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	950.5	1578.1	1505.5	1603.2	1974.5	2229.7	3082.8	3639.9	3687.9	5111
النفقات العامة	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1766.2	1891.8	2052	2453	3108.2	4191
رصيد الميزانية	11.2-	400.0	184.5	52.6	208.3	337.9	1033.8	1186.9	579.7	920.0
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الإيرادات العامة	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9	5719	4552.5	5011.6	6047.9	4477.3
النفقات العامة	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	6980.2	7656.3	7297.5	7282.6	4905.4
رصيد الميزانية	570.3-	74.0-	63.5-	718.8-	151.2-	1261.2-	3103.8-	2285.9-	1234.7-	428.2-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول الخاص بمكونات الموازنة العامة ..الصادر عن بنك الجزائر

شكل رقم (1)

تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2018)

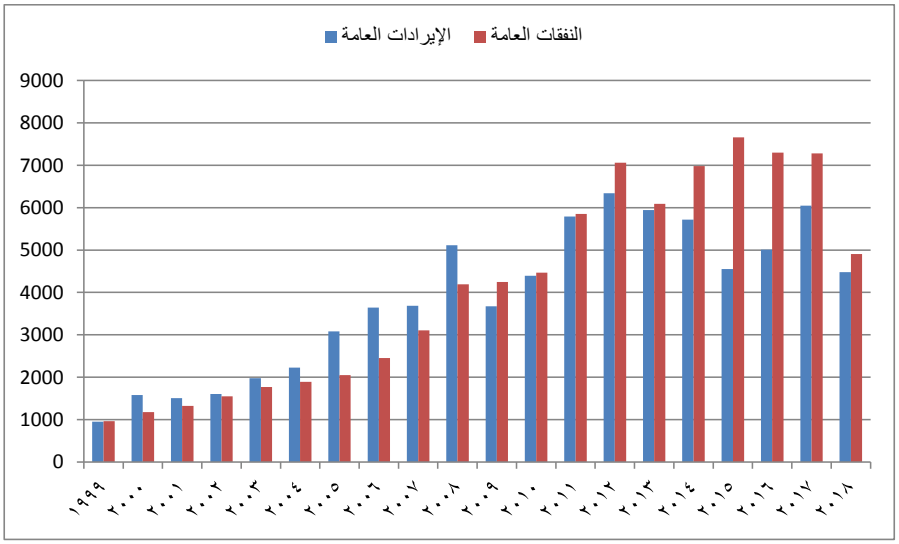

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (1) ، (2)

من خلال بيانات رصيد الموازنة الواردة في الجدول السابق (2)، وكذلك الشكل البياني (1)، تبين أن الميزانية قد حققت عجزاً وقدره 11,2 مليار دينار في بداية هذه الفترة (1999)، ويرجع ذلك للانتكاسة التي حصلت في أسعار البترول في سنة 1998، حيث وصل سعر البرميل إلى 12,21 دولار، ثم بدأت الأسعار ترتفع والتي بدورها حققت الميزانية فائضاً طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008 ثم تراجعت الإيرادات رغم ارتفاع أسعار البترول، وخاصة في سنة 2009 ، حيث وصل سعر برميل البترول إلى 61.39 دولار، كما وصل سعره سنة 2012 الي 111.05 دولار إلا أن سريان بعض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بعض دول الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية الناتجة عن التبادل التجاري وما رافقه من تخفيضات في التعريفات الجمركية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام، حيث وصل العجز إلى أعلى قيمة له طيلة هذه الفترة، وذلك نتيجة لانخفاض سعر البترول الذي وصل الي 53 دولار في سنة 2015، وبذلك وصل العجز إلي 3103.8 مليار دينار جزائري .

المطلب الرابع : دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992–2018)

من خلال تتبع نسبة الضرائب في الايرادات العامة ، حيث تتنوع الايرادات الضريبية ما بين مباشرة وغير مباشرة ، ويمكن التعرف على دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3)

أنواع الضرائب وتطور نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992- 2018)

السنوات	نسبة الضريبة / الإيرادات (مليار دينار جزائري)	الضريبة البترولية (%)	الضرائب المباشرة (%)	الضرائب غير المباشرة (%)	الضريبة الجمركية (%)	ضرائب أخرى (%)
1992	311.9	62.1	8.9	15.7	8.8	4.5
1993	314.0	57.0	11.2	16.7	8.7	6.4
1994	477.2	46.6	9.3	16.1	10.0	18
1995	600.9	55.9	8.9	16.6	12.2	6.4
1996	825.2	60.1	8.2	15.7	10.2	5.8
1997	926.7	61.0	8.8	16.0	7.9	6.3
1998	774.5	48.9	11.3	20.0	9.8	10.0
1999	950.5	58.9	7.6	15.7	8.4	9.4
2000	1578.1	74.3	6.2	9.5	5.4	4.6
2001	1505.5	63.6	7.4	11.0	6.8	11.2
2002	1603.2	58.9	7.9	12.9	8.0	12.3
2003	1974.5	65.0	7.5	10.8	7.2	9.4
2004	2229.7	70.4	7.6	7.6	6.2	8.2
2005	3082.8	73.6	7.8	7.7	4.6	6.3
2006	3639.9	74.7	7.0	8.9	3.1	6.3
2007	3687.9	73.6	8.4	8.0	3.6	6.4
2008	5111.0	80.0	9.0	5.0	3.0	3.0
2009	3676.0	65.6	15.2	10.3	4.7	4.2
2010	4392.9	66.1	15.6	9.0	4.1	5.2
2011	5790.1	68.7	14.8	6.8	3.8	5.9
2012	6339.3	66.0	12.9	11.0	5.3	4.8
2013	5940.9	61.9	13.8	12.4	6.7	5.2
2014	5719.0	59.3	15.3	13.3	6.5	5.6
2015	5552.5	42.8	18.6	14.8	9.0	16.4
2016	5011.6	35.6	22.0	17.1	7.3	18.0
2017	5776.9	41.0	21.4	17.2	6.7	14.1
2018	6047.9	39.2	20.8	16.7	6.9	16.4
متوسط النسب		**%60.4**	**%11.6**	**%12.7**	**%6.8**	**%8.5**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول الخاص بمكونات الموازنة العامة ..الصادر عن بنك الجزائر

شكل رقم (2)

تطور مساهمة الضرائب في إيرادات الموازنة العامة في الجزائر (1992–2018)

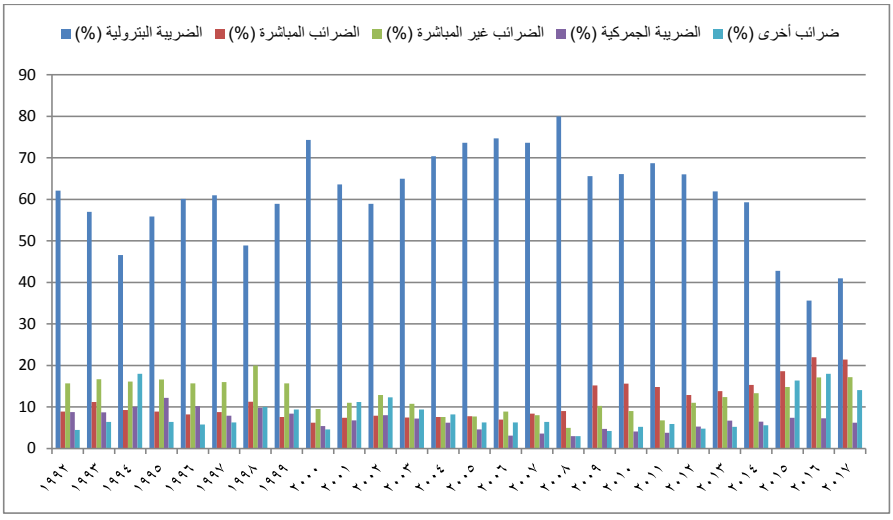

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3)

من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) الذي يحتوي على نسب مساهمة الضرائب في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، وكذلك الشكل البياني رقم (2) الذي يوضح تطور هذه النسب خلال فترة الدراسة (1992–2018)، حيث يتبين أن الضريبة البترولية هي المهيمنة على إيرادات الميزانية طيلة فترة الدراسة حتى مع التقلبات التي تحدث في أسعار البترول، تظل هي المسيطرة على إجمالي الإيرادات، ففي بداية فترة الدراسة كانت أسعار البترول لا تتجاوز 20 دولار للبرميل حتى سنة 2000، حينها بدأت بالارتفاع، وفي المقابل ظلت نسبة مساهمة الضريبة البترولية في الميزانية هي الأعلى حيث وصلت في سنة 2008 إلى 80% واستمرت على هذا النهج طيلة فترة الدراسة، وقد بلغ متوسط النسبة إلى 60.4% من إجمالي الإيرادات، ويرجع ذلك إلى هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على سلعة واحدة وهي النفط في تغطية النفقات العامة، ثم تأتي الضرائب غير المباشرة في المرتبة الثانية في تغطية الإيرادات، حيث وصلت نسبة مساهمتها في بداية الفترة وتحديداً في سنة 1992 إلى 15.7% من الإيرادات العامة وظلت على هذا النهج حتى نهاية التسعينات، ثم بدأت تتراجع إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في سنة 2008 حيث وصلت إلى نسبة 5%، ويرجع سبب ذلك

إلى الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم في تلك الفترة وما صاحبها من ركود اقتصادي مما أثر سلباً على حصيلة إيرادات الضرائب غير المباشرة في الجزائر، ثم بدأت تتعافى بعد انفراج تلك الأزمة، وواصلت الارتفاع حتى نهاية المدة بأن تجاوزت الـ17%، ومع ذلك فإن متوسط مساهمتها طيلة فترة الدراسة لم تتجاوز 12.7% في المتوسط.

ثم تأتي الضرائب المباشرة والتي تدخل خزينة الدولة بصفة مباشرة في المرتبة الثالثة وهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها "الضرائب غير المباشرة" وأنها أخذت نفس المسار تقريباً للضرائب غير المباشرة ومرت بنفس التقلبات، وخاصة في الفترة الممتدة من (1999–2008) وهي أدنى المستويات لها طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين (7%–9%)، ثم بدأت في الارتفاع إلى أن تجاوزت الـ18% في نهاية الفترة، غير إنها كمتوسط لفترة الدراسة لم تتجاوز الـ11.6% في المتوسط، ويعزى ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض مستوى الدخل لدى القنوات التي تتأتى منها هذه الحصيلة، ويلاحظ أن نسبتها قد تخطت نسبة الضرائب غير المباشرة وخاصة بعد عام 2008 .

ثم تأتي الضريبة الجمركية في المرتبة الرابعة من حيث نسبة المساهمة والتي سوف نتطرق إليها في المبحث المتعلق بفاعلية السياسة الجمركية، ثم تأتي بقية الضرائب الأخرى كضريبة التسجيل والطابع وغيرها في المرتبة الأخيرة، غير إنها لم تتجاوز الـ8.5% في المتوسط، وهي تعد نسبة هامشية. غير أن نسبتها ازدادت في الثلاث سنوات الأخيرة، ويعزى ذلك لانخفاض الايرادات البترولية، وبالتالي زيادة هذا النوع من الضرائب .

المبحث الثاني
فعالية السياسة الجمركية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر

يتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : الإدارة العامة للجمارك "التعريف والنشأةوالتطور"

المطلب الثاني : السياسة الجمركية الجزائرية

المطلب الثالث : دور الضريبة الجمركية في تغطية ايرادات الميزانية العامة في الجزائر .

أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية يشكل خطراً كبيراً على الدول النامية، حيث أصبحت المبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة الوطنية، بعد أن كانت الاقتصاديات الوطنية هي الفاعلة[8].، والاقتصاد العالمي هو ثمرة تفاعلاتها.

ومما لا شك فيه أن تلعب السياسة الجمركية في ضوء هذه التغيرات دوراً كبيراً في عمليات التبادل وتحرير التجارة الخارجية، كونها من أهم عناصر وأسس العلاقة التجارية، وعليها ترتكز العوامل التي من شأنها أن تطور هذه العلاقة، على نحو يوجه سياسات التجارة الخارجية بالشكل الذي يخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة[9].

وعلى هذا الأساس فإن الجزائر تحاول أن يكون للسياسة الجمركية دوراً في سياستها التجارية الخارجية بما يخدم مصالحها الاقتصادية وخاصة الموارد المالية لتغطية النفقات العامة المتزايدة .

المطلب الأول : الإدارة العامة للجمارك "التعريف والنشأة والتطور" :

الإدارة العامة للجمارك هي جهاز رقابي، تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش والرقابة على البضائع والسلع عبر المنافذ المختلفة، وهي هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، وهي تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني.

أما من حيث النشأة والتطور، وبما أن الجمارك تشغل جانباً كبيراً من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية من حيث الواردات وكذلك الصادرات، وإن الإدارة العامة للجمارك عرفت تطوراً مرتبطاً بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله، وقد مرت الجزائر بعدة محطات بعد حصولها على الاستقلال، لذلك يمكن سرد ذلك على شكل مراحل زمنية كما يلي:

أ ـ المرحلة الأولى (1962-1969):

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تحولات اقتصادية، ففي ابريل 1963 أنشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى مصلحة الجمارك، حيث صدر قرار وزاري حدد مهام تلك المصلحة .

ب ـ المرحلة الثانية (1970-1979):

تميزت هذه الفترة بالتأميم المتزايد للتجارة الخارجية، واحتكار الخدمات التي تدار من قبل المؤسسات الوطنية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتنفيذ عملية الاحتكار.

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشياً مع متطلبات مراقبة التجارة الخارجية التي تتطلب بموجبه ثلاثة أنظمة:

- اتباع نظام حصص بالتحديد الكمي للواردات.
- نظام خاص بالمواد الحرة.
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد لسنة 1973 الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة.

ج ـ المرحلة الثالثة (1980-1991):

بعد صدور قانون الجمارك سنة 1979 والذي يعد سنداً قانونياً يساعد مصلحة الجمارك على تحقيق أهدافها، وفي هذه المرحلة عمدت وزارة المالية إلى إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مدرية عامة. وفي هذه الفترة كانت الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية من خلال تدخلها المباشر في مجال التجارة الخارجية من خلال الجمارك.

د ـ المرحلة الرابعة (1992 حتى 2017) :

اختلفت هذه المرحلة عن سابقتها، لأنها تميزت بالتحرر التدريجي للتجارة الخارجية، وذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بها. وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- التخلي التدريجي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق.
- إصلاح النظام الضريبي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.
- تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعيق عملية التبادلات الخارجية.
- تعديل القانون الجمركي وفق قوانين حديثة.
- إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العامة.

المطلب الثاني : السياسة الجمركية الجزائرية

لقد تأثرت الجمارك الجزائرية بالتحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، الأمر الذي حتم عليها تكييف سياستها الجمركية مع التطورات الاقتصادية، ويمكن التفرقة بين بعض المصطلحات المستخدمة في الضرائب الجمركية كما يلي:

- **الضريبة الجمركية:** وهي فريضة إلزامية تحددها الدولة ويدفعها الممول بلا مقابل، وذلك عند اجتياز السلع لحدود الدولة القومية سواء عند التصدير أو الاستيراد بهدف تحقيق أهداف المجتمع[10].
- **التعريفة الجمركية:** وهي قائمة أو جدول للرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة، إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم الجمركية للاستيراد أو التصدير[11].
- **القيمة الجمركية:** وهي تعبر عن القيمة التي يصرح بها المستورد أو المصدر، من أجل تمكين إدارة الجمارك من إعداد الوعاء الذي تفرض عليه الحقوق والرسوم الجمركية[12].

المطلب الثالث : دور الضريبة الجمركية في تغطية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

أصبحت الموازنة العامة الجزائرية بحاجة إلى زيادة الإيرادات، نتيجة لزيادة النفقات العامة، الأمر الذي يتطلب موارد مالية كبيرة لكي تقوم بأعمالها على الوجه الأكمل، ومواجهة تلك النفقات المتزايدة، وخاصة أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على مصدر واحد وهو البترول، والذي

بدوره يتعرض إلى تغيرات مستمرة في الأسعار العالمية، مما يستوجب النظر في موارد أخرى ترفد الموازنة العامة للدولة[13]، كالضرائب باعتبارها مصدر ثابت وخاصة الضرائب الجمركية، وفيما يلي سوف نتتبع مدى مساهمة الضريبة الجمركية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4)

يوضح نسبة الضريبة الجمركية من إجمالي ميزانية الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الضريبة الجمركية	27.3	27.4	47.9	73.3	84.4	73.5	75.5	80.2	86.3	103.7
الإيرادات الإجمالية	311.9	314	477.2	600.9	825.2	926.7	774.5	950.5	1578.1	1505.5
النسبة المئوية للضريبة الجمركية من إجمالي الإيرادات	%8.75	8.752	%10.03	%12.20	%10.23	%7.93	%9.75	%8.44	%5.47	%6.89
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الضريبة الجمركية	128.3	143.8	138.8	143.9	114.8	133.1	153.2	170.2	181.9	222.4
الإيرادات الإجمالية	1603.2	1974.5	2229.7	3082.8	3639.9	3687.9	5111	3676	4392.9	5790.1
النسبة المئوية للضريبة الجمركية من إجمالي الإيرادات	%8.00	%7.28	%6.23	%4.67	%3.15	%3.61	%3.00	%4.63	%4.14	%3.84
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**			
الضريبة الجمركية	338.2	402.3	369.2	411.2	367.6	386.4	417.3			
الإيرادات الإجمالية	6339.3	5940.9	5719	5552.5	5011.6	5776.9	6047.9			
النسبة المئوية للضريبة الجمركية من إجمالي الإيرادات	%5.33	%6.77	%6.46	%9.03	%7.33	%6.69	%6.90			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول الخاص بمكونات الموازنة العامة ..الصادر عن بنك الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال الإصلاحات الواسعة التي قامت بها للوصول إلى اقتصاد السوق والتخلص تدريجياً من الاقتصاد الموجه.

ومن بين المؤشرات التي تبين أن وضعية الاقتصاد الجزائري تغيرت بعد الإصلاحات، يمكن الملاحظة من الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (3) أن نسبة الضريبة الجمركية من إجمالي الإيرادات الكلية قد تغيرت، فمع بداية الإصلاحات كانت نسبتها في تزايد حتى سنة 1998، وهي في هذه الفترة تشكل نسبتها 9,66% كمتوسط لهذه السنوات، ثم أخذت تتراجع وخاصة بعد سنة 2005، حيث وصلت نسبة مساهمة الضريبة الجمركية فيها 4,06% من إجمالي إيرادات الميزانية، ويرجع ذلك إلى انضمام الجزائر وفق اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي

وما نتج عنه من إلغاء الحقوق الجمركية على القائمة الأولى "المتعلقة بالمواد الأولية" والمدخلات الآتية من الاتحاد الأوروبي، وذلك اعتبار من سنة 2005[14].

شكل رقم (3)

تطور نسبة الضريبة الجمركية من إجمالي إيرادات ميزانية الجزائر

خلال الفترة (1992–2018)

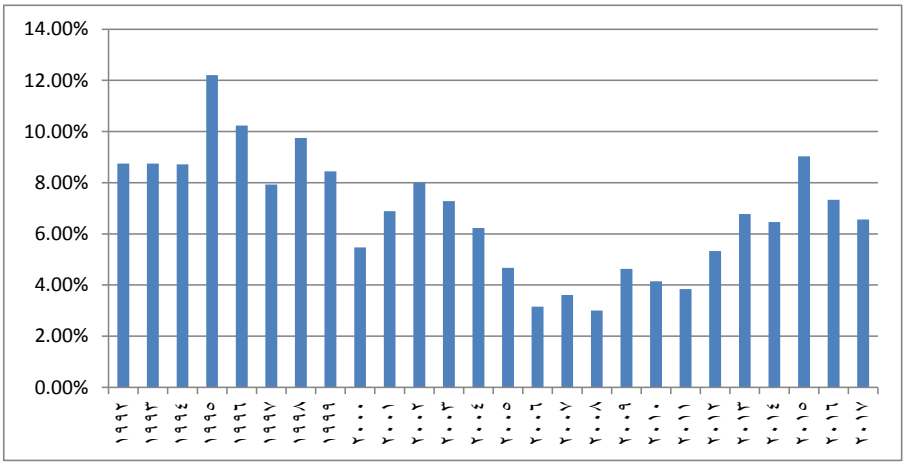

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (4) السابق.

أما الزيادة في الإيرادات فترجع إلى الزيادات في مصادر أخرى كالإيرادات البترولية والضرائب المباشرة، وكذلك الإيرادات غير الضريبة، فهي كلها في تزايد.

إن الجزائر ظلت لفترة طويلة تعتمد من خلال الجمارك على مدخل ضريبي يتمثل في 25% من مجموع المداخيل الضريبية، وإن إلغاء الحواجز وتخفيضها أدى إلى انخفاض هذا الدخل المتأتى من الضرائب الجمركية.

ومن الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) السابقين نلاحظ أن نسبة الضريبة الجمركية تتزايد في السنوات الأخيرة ، ففي سنة 2009 كانت نسبتها 4,7% ثم إلى (6,5%، 9,03%) في سنة 2014 و2015 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي وسريان بنود الشراكة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي .

كما نلاحظ أيضاً أنه في الفترة الأخيرة رغم الزيادة التي حصلت في معدلات الضريبة الجمركية، إلا أنه كان هناك انخفاض في الإيرادات الإجمالية، ويرجع سبب هذا الانخفاض وخاصة في سنة 2009 لانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة الرهن العقاري.

إن دخول الجزائر في اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ يجبرها على فتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية على اختلاف أنواعها وأهميتها، وهذا ما أثر سلباً على المنتجات الجزائرية وكذلك على الإيرادات الجمركية.

الخلاصة :

من خلال ما تم سرده في هذه الدراسة من عرض وتحليل لفاعلية السياسة الضريبية والجمركية ،ودورهما في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1992 – 2018) نخلص الي النقاط التالية :

1- يمكن لمكونات الضريبة تعديل بعض المتغيرات الاقتصادية، نحو الإتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد.

2- اختلال الهيكل الضريبي الجزائري واعتماده بشكل كبير على الضريبة البترولية، وهذه الأخيرة التي استهدفت وفرتها الحكومة، من خلال محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

3- هيمنة الضريبة البترولية على الإيرادات الضريبية، وهو ما يفقد السياسة الضريبية الكثير من قدرتها وفاعليتها على التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالنفقات العامة، القوى العاملة، الاستثمار المحلي، الاستهلاك والادخار.

4- ضرورة تفعيل النظام الضريبي بما يتماشى مع التطورات التي حدثت، وسوف تحدث بالنسبة للاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء.

5- تلعب السياسة الضريبية والجمركية دوراً فاعلاً في عمليات التبادل التجاري كونهما من أهم عناصر وأسس العلاقة التجارية بين الدول

6- تعد الضرائب أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجزائر في المساهمة في توفير الإيرادات ، حيث تعتب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة من أهم موارد الموازنة ، ولذلك فإن زيادة هذه الإيرادات هو أمر في غاية الأهمية .

قائمة الهوامش

1 ـ ناصر مراد : "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، 2009، (دمشق: جامعة دمشق)، ص ص181-183.

2 ـ إبراهيم حراش : "الضغط الضريبي وتطور مستوياته في الجزائر خلال الفترة (1993-2010)"، **مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي**، العدد 18، مايو 2012، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص18.

3 ـ عمار بن حمير: **الدين الخارجي الجزائري**، (الجزائر: مطبعة كاسبا، 1998)، ص68.

4 ـ مدني بن شهوة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية**، (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص33.

5 ـ الهادي خالدي : **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، (الجزائر: دار هومة، 1996)، ص96.

6 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول : **سياسة تخطيط التنمية إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1999)، ص295.

7 ـ حسين نبيساد : **إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1979-1993)**، (الجزائر: مطبعة أبوا، 1994)، ص41.

8 ــ زياد مراد : **الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة**، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 1994)، ص105.

9 ـ سعيد بن عيسى : **الجباية وشبه الجباية والجمارك**، (الجزائر: دار هومة، الطبعة الأولى، 2003)، ص11.

10 ـ محمد جلال الخطيب : **اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2016)، ص48.

11 ـ فيصل داودي : **التعريفة الجمركية الجزائرية على ضوء النظام المنسق**، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، فرع الجمارك، 2000)، ص58.

12 ـ عبد العالي بورويس : **دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة**، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1997)، ص54.

13 ـ زبير طيوح : **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر (1980–2013)**، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015)، ص67.

14 ـ بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 على الموقع :

Bank.www-of-dz.algeria